الأمم المتحدة
S/2006/584



Distr.: General
27 July 2006
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المتخذ في جلسته الأربعين، المعقودة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بأديس أبابا. وأشير أيضا إلى قرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ الذي أنشئ بموجبه فريق عامل دولي لمساعدة حكومة كوت ديفوار على تنفيذ خريطة الطريق التي أعدّتها وتدعيم آليات المتابعة القائمة.

ومرفق طيه نص البيان الصادر عن الفريق العامل الدولي في ختام اجتماعه الوزاري التاسع، المعقود بأبيدجان في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذا البيان ومرفقه.

(توقيع) كوفي **عنان**

010806 010806 06-44769 (A)

المرفق

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

بيان ختامي صادر عن الاجتماع الوزاري التاسع للفريق العامل الدولي المعني بكوت ديفوار

أبيدجان، ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦

١ - عُقد الاجتماع الوزاري التاسع للفريق العامل الدولي في أبيدجان في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦ برئاسة كل من السيد رودولف أدادا، وزير الدولة ووزير الخارجية والفرانكفونية في الكونغو، والسيد بيير شوري، الممثل الخاص للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة المعني بكوت ديفوار. وحضر الاجتماع وزراء من بنن وجمهورية جنوب أفريقيا وفرنسا ونيجيريا، فضلا عن الممثل السامي للانتخابات في كوت ديفوار، وممثلين عن غانا وغينيا والمملكة المتحدة والنيجر والولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرانكفونية والبنك الدولي.

٢ - واستمع الفريق إلى إحاطة قدمها رئيس الوزراء بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق، ولا سيما تنفيذ قرارات الاجتماع الرفيع المستوى بشأن كوت ديفوار المعقود في ياموسوكرو في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، بمبادرة من الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة. ومنذ هذا الاجتماع، يسعى رئيس الوزراء بكل عزم إلى تنفيذ الإجراءات الموكولة إليه على الرغم من العراقيل غير المقبولة التي تعترض عمله.

٣ - وجدد الفريق دعمه الكامل لرئيس الوزراء، وطلب التوقف عن عرقلة الجلسات الميدانية، التي اتُخذ القرار بشأن أساليب عملها بالتشاور مع رئيس الدولة، وكفالة مواصلتها في أفضل الظروف الممكنة من حيث الأمن والشفافية. ويؤكد الفريق على أن تنظيم الجلسات الميدانية على المستوى الوطني يشكل خطوة حاسمة لتحديد هوية السكان وإعداد قوائم موثوقة بأسماء الناخبين، وهما شرطان أساسيان لعقد انتخابات حرة وقانونية ونزيهة وشفافة. ويلاحظ الفريق أن القرار الرئاسي الذي يخول اللجنة الانتخابية المستقلة صلاحية تعديل قانون الانتخابات لم يُتخذ في الموعد المتفق عليه. ويحيط الفريق علما بالمعلومات الواردة من رئيس الوزراء والتي تفيد بأن رئيس الدولة سيتخذ هذا القرار في الأيام القليلة القادمة وفقا لمقررات اجتماع ياموسوكرو المعقود في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

٤ - ويلاحظ الفريق بارتياح إعلان رئيس الوزراء عن استكمال التجميع الأولي لكل من قوات الدفاع والأمن لكوت ديفوار والقوات المسلحة للقوات الجديدة؛ ويرحب بإنشاء فريق رصد معني بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ويدعوه إلى اتخاذ كل التدابير اللازمة للتحقق من التجميع الأولي للمجموعات المسلحة ومواصلة الحوار العسكري الذي يقتضي نجاحه تدخل السلطات السياسية. ويلاحظ الفريق العامل الدولي أيضا أن رئيس الوزراء سيتخذ تدابير عاجلة لتفكيك الميليشيات ونزع سلاحها بحلول ٣١ تموز/يوليه، على نحو ما تقرر في اجتماع ياموسوكرو الرفيع المستوى.

٥ - ويشدد الفريق على أهمية إجراء عمليتي تحديد الهوية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على نحو متزامن.

٦ - ويدين الفريق الاضطرابات الخطيرة التي وقعت أيام ١٧ و١٨ و١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦ وأثارها مجموعات منظمة، مما أخلّ بسير الجلسات الميدانية استجابة لنداءات وجهها بعض القادة السياسيين. ويشدد على ضرورة أن تتخذ السلطات الوطنية تدابير عاجلة من أجل وضع حد للقيود التي تعرقل حرية تنقل السكان والقوات المحايدة. ويدين الفريق أيضا الأحداث التي شهدها هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية في ١٥ تموز/يوليه، ويأمل أن يجري تعزيز التدابير الأمنية بالهيئة للحفاظ على استقلالها.

٧ - ويود الفريق تقديم هذه العناصر لكي تنظر فيها لجنة الجزاءات المنشأة عملا بأحكام قرار مجلس الأمن ١٥٧٢ (٢٠٠٤) وتتخذ الإجراءات المناسبة ضد منفذي ومدبري هذه الأحداث، وفقا للبيان الرئاسي للمجلس الصادر في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

٨ - وسوف يعقد الفريق اجتماعه المقبل في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في كوت ديفوار.